

هذه المحدثات التي ذكرت من الطبيب وغيره من فعلها او قولها ما بشرطه وحيث
عليه المديونة عند النكاح لم يحصل المقصود منه وهو الاغتداء بحاله في الحيضات
لانه استنقع باهو محرم عليه ويشترط لوجوب المديونة والمباشرة فيها دون الفرج الا انزال
صريحه الماوردى واذا جامع فسد حجه ان كان قبل الخلل الاول فان كان قبل الوقوف فبالاجماع
قاله القاضى حبيب واما ردى وان ابعده فقد خالف فيه ابو حنيفة حجتنا عليه انه
وطيحيه في اجراما صحيحا له في الخلل الاول فاشبه ما قبل الوقوف وان وقع
بعد الخلل لم يفسد على المذهب وكما يفسد الخلل في العرق وليس للغير الا الخلل واحد وتوى
ولا يصح منه بالفساد يعني يجب عليه ان يفي في حجه ونفيه وان كان فاسدا لقوله تعالى
في الخلل والفرج لله وكلها كان يجب عليه فعله وبخبره والصحيح يجب في الفاسد ويجب مع
ذلك القضاء لكان الخلل في الفرج صوابا وتطوعه فوجب القضاء على الفور على الاصح ويجب عليه ان يحرم
في القضاء من الموضع الذي اسرم منه حتى لو كان اسرم من دون غيره اهلها لزمه ان كان اسرم من المشايات
اسرم منه وان كان اسرم من بعد حياوية المشايات كان اسرم من غيره او مشايات اسرم من المشايات
وكذا ان كان غير مشى على الصحيح بان اسرم من غيره بعد اللبس بدله فاسرم كلما المنة فاجامعها كغيره
او نامة لم يفسد حجه وان كانت طائفة عاملة فسد حجه واداعلم قال ومن ثمة الوقوف
بصرفه فخلل من العرق فحلي وطلبه الغنما والهدى ومن ثمة كان الدم يحتمل غسل
من اجرامه حتى ياتي به اذا فاتت المتخصص وهو خارج الوقوف بوقت بان طلع القويوم العرق ولم
يجعل بعرفات فقد فاته الخلق عليه الصلاة والسلام من ادركه ركعة لم يلا فزاد ركعة الخ ومن
فاته عرقه لم يلا فقد فاته الخلق عليه الصلاة والسلام من ادركه ركعة لم يلا فزاد ركعة الخ ومن
الواسطي وهو تعيب ولاه ركعتين فبوقت فوات بقواته كالجوع وتجمعه في العرق بعد العرق
وهو الطواف والسعي والظن والادب من الطواف بخلافه وكذا السعي على الذهب ان لا يمسى غنيم
طواف القدوم كما قاله في حله احكامه وسكنا وهو الخ والاولى والاصح والاصح والاصح
ثبى وتلقها وما يجب القضاء كهدى جازيا لمن اسرم يوم النحر الى عمره حتى يدعه فقال يا امي
المومنين اخذوا العود فقال عماد ذهب لي ملة وظف بالبعثات ومن معك واسعى بين الصفا والمروة

كان

في عرقه

بكن

وكذا المني

وما نحوها

واحد ولا هديا ان كان ممكنا فخر احلقوا وقصروا نذر جعلوا فلما كان يوم النحر او اهدوا ومن لم
يحد فصلا ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعوا سواء ما نزل في المعطى باسناد صحيح قاله النووي
في شرح المذهب واشتبه ذلك ولم يترك احد مكان اجماعا واعلم ان الاوقاف في الغزوات يكون
ليكون بتفصيل الغزوات باشغال الدنيا بل بتفصيل التوالم واداعلم في قوله من ترك ركعتا له
يجل من اجرامه حتى ياتي به، يعني انه لا يصح بداهة بل ينقض الخ عليه ان ما هبة الخ لا يخل
الا بجمع اركانه وما هبة نفوت جرها وكما لو نهدى في الصلاة قبل الايمان بتمام ان كانا فانه
لا يخرج منها الا بجمع ما هبتها وانه اعلم قال فصل في الاطعام تحت اشيا احيها
الواجب بتركه وهو ان تترك شاة فان لم يجد فصيام عشرة ايام لانه
الحج وسبعة ايام الى الهل اعلم ان الدماء الواجبة في الهنسا ست تعلقت بترك واجب واحد
متعمدا في قول حرام فواجبها شاة الا ان الجماع فالواجب بدنة ولا يجزى في الموضعين الا ما يجزى
في الاضحية الا ان جزء الصيد فيجب فيه الفلانة الصغير صغيرا ومنه الكبير كبير ثم هذه الكفارات
تد يكون فيها ما يجب والتزنيب وقد يكون فيها ما يجب على التغيير ومعنى التزنيب يجب عليه الدبح
ولا يجزى العدل واليقير الا اذا عجز عنه ومعنى التغيير انه يجزى له العدل ولا يجزى مع الذم
فان الدم قد يجب على سبيل التقدير يعني ان الشاة تدل المبدل المود واليه تنزيا كان او تجزى
لا يزيد ولا ينقص وقد يجب الدم على سبيل التعديل ومعنى التعديل له ذرفيه بالتقديم والعدل
الوجه يجب النية اذا عرفت هذا فالدم المتعاقب بترك الامورات وهو معنى كلام الشيخ بترك
كسرة الاحرام من المشايات وتركها المني واليهيت بيزد لذة ليلية العباد وكذا ترك الهنسا ليا في
الشرطي ويطول المذموم في هذا الدم اربعة اوجها الصبح وفيه قطع العاقبون ولين من غيرهم
انه دم تزنيب كما ذكر الشيخ انه يجب عليه شاة فان لم يجدها البتة او وجدها بمنزلة عدل اليه
وهو عشرة ايام ثلثة ايام في الحج وسبعة ايام في الاطعام والادب والرجوع الى الوطن والا هل فان نطق
مكة بعد فريضة من الحج مما به وان لم يبتدئها لغيره صومها ولا يجزى لصومها في الطريق الى المذهب
الذي قطع به العاقبون ولا يصح صوم نسي من سبعة ايام في التشرى بالمشاف وان كانا فانه
للصوم لانه يوجب الحج ولو لم ينفق له صام الثلاثة وسبع لزمه صوم العشرة ويجب التشرى ايضا

بغزوات

كتاب

وتقدر كدمك
والعراق والحق